Document: EB 2018/125/R.7/Add.2
Agenda: 3(e)(i)
Date: 21 November 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مذكرة مفاهيمية عن العمليات الإقراضية الإقليمية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شُعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Jill Armstrong
المديرة المؤقتة
شُعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2324 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.armstrong@ifad.org

Lisandro Martin
مدير شُعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للعلم

المحتويات

الرسائل الرئيسية	2
أولا – الخلفية	3
ثانيا – استعراض للعمليات الإقراضية الإقليمية	4
ثالثا – العمليات الإقراضية الإقليمية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى	5
رابعا –الميزة النسبية للصندوق في العمليات الإقليمية	8
خامسا – الطلب على دعم الصندوق للعمليات الإقليمية	10
سادسا – نهج الصندوق في المرحلة التجريبية وما بعدها	11

الذيول

الذيل الأول: المعايير الرئيسية للعمليات الإقراضية الإقليمية في المؤسسات المالية الدولية

الذيل الثاني: مفهوم المنافع العامة الإقليمية

الذيل الثالث: المراجعة والإدارة المالية في عمليات الإقراض الإقليمي

مذكرة مفاهيمية عن العمليات الإقراضية الإقليمية

توصية معروضة على مجموعة العمل للنظر فيها

مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال مدعوة لتحليل النهج المقترح بشأن العمليات الإقراضية الإقليمية للصندوق، ومن ثم الموافقة عليه. وسوف يشمل برنامج العمل الذي سينفذ خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق ما يلي: (1) تحديد مجالات الطلب على انخراط الصندوق المحتمل، والبلدان المهتمة بتجربة العمليات الإقليمية؛ (2) تحديد العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية، والعناصر الضرورية لتصميم وتنفيذ المشروعات، بما في ذلك الإجراءات ومجالات التعلم؛ (3) تصميم وتنفيذ العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية.

يشمل *الاقتراح* المعروض على مجموعة العمل للنظر فيه ما يلي:

تحديد العمليات التجريبية: ستروج الشعب الإقليمية لمفهوم العمليات الإقراضية الإقليمية بين البلدان المقترضة كجزء من المناقشات المتعلقة بذخيرة مشروعات برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

معايير الأهلية: يتوجب على العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية لفترة التجديد الحادي عشر للموارد: (1) أن توضح بصورة موثوقة الآثار المضاعفة التي تؤدي إلى فعالية ونتائج إنمائية لا يمكن توليدها فقط من خلال عملية أو أكثر في بلد منفرد؛ (2) أن تتضمن بلدين أو أكثر بنفس المرونة التي تتمتع بها العمليات القطرية الإفرادية تتسم بأثر إقليمي؛ (3) أن تتواءم مع الأهداف الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان المشاركة؛ (4) أن تكون في مجال يتمتع فيه تمويل الصندوق بميزة نسبية مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

تمويل العمليات التجريبية: يمكن للعمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية أن تمول من خلال ما يلي:

1- جزء من أو كامل مخصص نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لكل بلد مشارك وفقا للشروط الموضوعة لكل فئة من البلدان ("الحمراء"، و"الصفراء"، و"الخضراء")؛
2- الأنشطة الإقليمية الممولة بالمنح والمصممة كجزء لا يتجزأ من العملية الإقراضية الإقليمية؛
3- مصادر إضافية للتمويل، بما في ذلك التمويل الخاص بتغير المناخ والبيئة، مثل المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابع للصندوق، ومصادر تمويل خارجية مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ.

الوضع القانوني: سيكون لكل بلد مشارك اتفاقية تمويل منفصلة مع الصندوق من أجل مكون القرض الخاص به، والتي ستتضمن كيفية مساهمة الأنشطة الخاصة بالبلد في المشروع الإقليمي الأوسع. وسوف توقع الاتفاقيات الخاصة بالمنح الإقليمية مع المتلقين المختارين لها، وتنص على كيفية ارتباط الأنشطة الممولة بهذه المنح من الصندوق مع الأنشطة الممولة بالقروض الجارية في كل بلد مشارك خلال تنفيذ العملية الإقراضية الإقليمية.

موافقة المجلس التنفيذي: ستعرض العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية على المجلس التنفيذي للموافقة عليها بغض النظر عن المبالغ الممولة.

التعلم من العمليات التجريبية: ستشدد المرحلة التجريبية على التعلم لتعزيز تصميم العمليات في المستقبل؛

وسيتم تكريس الموارد الكافية (الموظفين والتمويل) لعملية التعلم.

من المتوقع تصميم هذه العمليات التجريبية واستهلالها خلال عامي 2019 و2020. وستعرض النتائج المنبثقة عن التصميم والتنفيذ المبكر لهذه العمليات في تقرير تجميعي موجز يعرض في سياق مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. واستنادا إلى هذه النتائج، سيتخذ القرار المناسب فيما لو كانت هنالك حاجة لنهج معزز للعمليات الإقراضية الإقليمية.

الرسائل الرئيسية

1- مع تطور العالم ليغدو أكثر تكاملا، هنالك حاجة لنُهج وأدوات جديدة لتلبية الاحتياجات الإنمائية المتطورة للبلدان. وتُمثِّل العمليات الإقراضية الإقليمية أداة جديدة يمكن للصندوق أن يوائمها مع احتياجات البلدان والأقاليم لدعمها في تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية.

2- وتتطرق العمليات الإقراضية الإقليمية للتحديات الإنمائية العابرة للحدود التي لا تملك البلدان الإفرادية إلا حوافز محدودة لمواجهتها بمفردها.

3- بدأت مؤسسات مالية دولية أخرى بتمويل العمليات الإقليمية لأكثر من عقد من الزمن، وهي تمثل أداة قوية عندما تُستخدم في السياقات الصحيحة.

4- وبالرغم من أنه وفي بعض الأحيان تتطلب هذه العمليات قدرا أكبر من الاهتمام والتنسيق أثناء التصميم والتنفيذ، إلا أنها توفر فوائد لا يمكن إيصالها بمشروعات البلدان الإفرادية، كما أثبتته التقييمات المستقلة التي أجراها مصرف التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات.

5- يتطلب عدد من التحديات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة – أو يمكن أن يستفيد منها أصحاب الحيازات الصغيرة – نُهجا إقليمية وعابرة للحدود. وعلى سبيل المثال، لا تعترف إدارة موارد المياه والآفات والأمراض الزراعية بالحدود. ويفاقم من تلك المشاكل تغير المناخ، الذي يزيد من اتساع وحدّة ندرة المياه، والفيضانات، وانتشار الآفات والفصائل الغازية. ولا يمثل ذلك سوى بعض نقاط الدخول المحتملة لمشروعات التنمية الريفية العابرة للحدود التي تتسق على نحو وثيق مع مهمة الصندوق.

6- وبغية تجريب العمليات الإقراضية الإقليمية خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تقترح الإدارة البناء على الأدوات القانونية والمالية الموجودة بالفعل، وعلى الآليات الحالية لتخصيص الموارد كما يرد شرحه في الفقرات 15، و36–42. ومن شأن ذلك أن يوفر ما يكفي من الوقت والخبرة لتقييم نظام منفصل لتخصيص الموارد، أو وضع هذه الموارد جانباً، كما هو الحال في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وسيجري تحليل هذه الاعتبارات بالتوازي مع استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قبل انطلاق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

7- من المقترح تصميم عمليات إقراضية إقليمية تجريبية والبدء في تنفيذها خلال عامي 2019 و2020.

أولا – الخلفية

8- في يوليو/تموز 2017، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا بشأن إعادة تنظيم نظام الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – كفالة مستقبل أفضل للجميع. ويحتوي هذا التقرير على مقترحات في سبعة مجالات، أحدها تجديد النهج الإقليمي للأمم المتحدة.

9- كانت المساعدة الإنمائية للصندوق تقدم تقليديا باستخدام نموذج قطري. ووفقا لعملية إصلاح الأمم المتحدة، أكد الصندوق على التزامه بتحسين التعاون مع المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية. ويقوم الصندوق بتعزيز هيكله التنظيمي لتنفيذ النُهج الإقليمية بشكل أفضل. وكجزء من عملية اللامركزية في الصندوق، يجري إنشاء مراكز شبه إقليمية في جميع الأقاليم الخمسة التي تغطيها عمليات الصندوق، مما يمكن الصندوق من اكتساب كفاءات وتقديم مساهمات أكثر جدوى للعمليات الإقليمية وشبه الإقليمية.

10- وبما يتماشى مع نهجه الإقليمي المعزز، يعترف الصندوق بأن العمليات الإقراضية الإقليمية يمكن أن تشكل أداة قوية لمعالجة تحديات التنمية التي تتجاوز الحدود القطرية. إذ لم تعد الحلول المستندة إلى البلدان وحدها كافية في عالم يزداد فيه التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي.[1]

11- يعتبر الكثير من المخاطر البيئية الرئيسية، التي تهدد التنمية الريفية عابرة للحدود بطبيعتها. ومن الأفضل تقديم الكثير من الخدمات المطلوبة لمعالجة هذه التهديدات – مثل خدمات النقل، والوقاية من الأمراض، وإدارة الموارد الطبيعية وأحواض المياه – على المستوى الإقليمي للاستفادة من وفورات الحجم، وضمان الاتصال، وتوسيع فرص الوصول إلى السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب معالجة هذه القضايا قواعد ومعايير متماسكة عبر البلدان المتجاورة. ويمكن للحلول المتعددة البلدان وتجميع الموارد أن يساعد على زيادة موارد البلدان الإفرادية لتحقيق أثر أفضل وأوسع. ويمكن أن يعود ذلك بفوائد كبيرة على البلدان الصغيرة (مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية)، والبلدان الضعيفة التي تُعاني بشكل غير متناسب من التحديات العابرة للحدود، مثل الكوارث الطبيعية.[2]

12- كان إدخال العمليات الإقليمية أحد المقترحات المتضمنة في ورقة نهج إطار الانتقال التي وافق عليها المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2017. وجاءت تلك الموافقة استجابة لطلبات من الدول الأعضاء من أجل توسيع نطاق أدوات الصندوق التي يمكن أن تدعم البلدان في انتقالها الإنمائي. ولذلك ينبغي النظر إلى العمليات الإقراضية الإقليمية كأداة إضافية يمكن أن توفِّر حلولاً تُناسب البلدان والأقاليم التي تواجه تحديات إنمائية عابرة للحدود.

13- وتتبنى ورقة نهج إطار الانتقال (EB 2017/122/R.34) الحاجة إلى الإقراض الإقليمي للصندوق من أجل رفد مِنحه الإقليمية التي تُعزز الابتكار وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي. وتُشير ورقة نهج الانتقال إلى أن:

---

[1] كما شددت المنتديات رفيعة المستوى التي أصدرت إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005)، وبرنامج عمل أكرا (2008)، وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2011) على مساهمة النهج الإقليمي في زيادة فعالية الإجراءات الإنمائية.

[2] قد تكون العمليات الإقليمية مفيدة أيضا لمعالجة الهشاشة عبر الحدود. سيتم استكشاف هذا المجال أكثر كجزء من برنامج الصندوق الخاص بالبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2019.

مواطن الضعف بطبيعتها عابرة للحدود. وتُشكِّل العمليات الإقليمية في كل المؤسسات المالية الدولية جزءاً جوهرياً من الاستراتيجية الأوسع لتعزيز التكامل الإقليمي انطلاقاً من إمكاناتها الكبيرة لتحقيق أثر إنمائي. ووضعت أُطر استراتيجية وتشغيلية محدَّدة للتعرُّف على السمات المحددة للعمليات الإقليمية التي تتيح إمكانية تحقيق عوائد اقتصادية أكبر مقارنة بالعمليات الوطنية، وإن كانت تنطوي أيضاً على تحديات إضافية كبيرة مقارنة بالعمليات القطرية المعتادة. كما أن العمليات الإقليمية فعالة في توفير منافع عامة إقليمية.

14- وعلاوة على ذلك، وفي سياق المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، التزمت الإدارة "بتحري خيارات عمليات إقراضية إقليمية" (الالتزام 3–6 لفترة التجديد الحادي عشر، الإجراء القابل للرصد 36)، وتهدف المؤسسة إلى أن تكون جاهزة لتنفيذ مشروعها التجريبي الأول خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

15- وخلال المرحلة التجريبية في فترة التجديد الحادي عشر، ستصمم العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية، من خلال استخدام المصادر والأدوات المالية المتاحة حالياً، (أي القروض والمنح القطرية المخصوصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مع استخدام محدود للمنح الإقليمية من خلال نافذة المنح الإقليمية). وسوف يستفاد من التجارب المكتسبة من فترة التجديد الحادي عشر للمورد لإدخال تعديلات على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء[3]، وعلى سياسات ومصادر التمويل الأخرى لدعم العمليات الإقراضية الإقليمية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وما بعدها.

ثانيا – استعراض للعمليات الإقراضية الإقليمية

16- تدعم العمليات الإقراضية الإقليمية الجهود الأوسع للتكامل الإقليمي لأنها تمول تدخلات عابرة للحدود ومتعددة البلدان تؤثر على عدد من البلدان. ومن الأمثلة على القضايا الحرجة التي يمكن التطرق لها على أفضل وجه، أو التي لا يمكن التطرق لها إلا، من خلال العمليات الإقراضية الإقليمية ما يلي:

(أ) **تعزيز الاتصال الإقليمي:** دعم شبكات النقل والبنية الأساسية الأخرى العابرة للحدود أو التي تحقق منافع لبلدان متعددة. ويفتقر البلد الواحد في كثير من الأحيان إلى الحوافز والقواعد وعمليات التخطيط، وأحياناً القدرة المالية (خاصة في البلدان الصغيرة) اللازمة لإجراء هذه الاستثمارات، وهو ما يمكن أن يكون له دور حاسم في تحسين فرص دخول الأسواق أمام مجموعات معينة مثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، أو الرعاة الرُحل الذين يعيشون في المناطق الحدودية.

(ب) **توسيع التجارة الإقليمية في الزراعة ومنتجات الأغذية.** تؤثر تحسينات التجارة تأثيراً إيجابياً على النمو ودخل المزارعين والأمن الغذائي الإقليمي. ويُساهم توسيع الأسواق العابرة للحدود في زيادة التجارة الأقاليمية، والمساعدة على الدفع قُدماً بالابتكار والنمو.

[3] من المزمع إجراء استعراض لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بناء على طلب من المجلس التنفيذي في دورته الحادية والعشرين بعد المائة المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2017.

(ج) **حماية السلع والموارد الطبيعية المشتركة.** تتطلب إدارة الموارد الطبيعية المهدَّدة (مثل الموارد الحراجية والسمكية) العابرة للحدود الوطنية تدخلاً مشتركاً من أصحاب المصلحة الإقليميين. ويمكن لهذه العمليات أن تساعد أيضاً على عكس مسار تدهور الأراضي والحفاظ على التنوع البيولوجي، ودعم الإدارة متعددة البلدان لمخاطر الكوارث.

(د) **وضع معايير مشتركة** لدعم التنسيق في بلدان إقليم ما، مثل تنسيق اللوائح المالية أو تدابير التصحاح والصحة النباتية.

(هـ) **تعزيز الأمن والحد من الضعف:** دعم أسواق العمالة الإقليمية ومعالجة التحديات المتصلة بالهجرة.

17- ينطوي النهج الإقليمي إزاء العمليات على عدة مزايا. وتُشكِّل العمليات الإقراضية الإقليمية إطاراً استراتيجياً واسعاً لمعالجة تحديات التنمية التي تشترك فيها مختلف البلدان في نفس الأقاليم، وبالتالي تحقيق المستوى الأمثل للتخطيط وجهود التشغيل والتكاليف. وتتيح هذه العمليات الإقليمية تجميع الموارد، وهو أمر له أهميته الكبيرة للبلدان الأصغر والمقيَّدة مالياً. كما تعزز العمليات الإقراضية الإقليمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويمكن أن تفضي إلى ابتكارات في أفضل الممارسات التي يمكن توسيع نطاقها في الأقاليم والمؤسسات الإقليمية الأخرى.[4]

18- ومن التحديات الرئيسية للعمليات الإقراضية الإقليمية الحاجة للمواءمة السياسية، والتكامل والملكية المشتركة بين جميع البلدان المستفيدة من هذه العملية. ويتطلب هذا الأمر حواراً سياساتياً وغيره من الخدمات غير الإقراضية لتمهيد الطريق أمام إيجاد حلول إقليمية وضمان المواءمة مع الأولويات الوطنية للبلدان المشاركة. وتعتبر المنظمات الإقليمية جزء لا يتجزأ من العديد من العمليات الإقراضية الإقليمية لأنها تيسّر المواءمة السياسية والملكية، وتبني القدرات عبر البلدان. ولا بد من استمرار الملكية والمواءمة بعد مرحلة التصميم، وأن تغدو جزء لا يتجزأ من التنفيذ – بما يتعدى بعد دورة حياة العمليات.

ثالثا – العمليات الإقراضية الإقليمية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى

19- يمكن للمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مثل المصارف الإنمائية الإقليمية والبنك الدولي، أن تقوم بدور تحفيزي في توفير أنشطة متعددة البلدان وسلع عامة عابرة للحدود من خلال قدرتها على تجميع المعرفة وتوليدها ونقلها، والمساعدة على إدارة المفاوضات، وتوفير التمويل. وقد أدخلت عدة مؤسسات مالية دولية آليات لتمويل العمليات الإقليمية، بما فيها البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي.

20- تمثل الزخم الأساسي للعمليات الإقراضية الإقليمية في الاعتراف بالحاجة لإدارة المخاطر المشتركة والدفع بهدف التكامل الإقليمي. وللمؤسسات المالية الدولية ميزة نسبية في دعم العمليات الإقراضية الإقليمية نظرا لدورها كجهات منسقة، ولانخراطها السياساتي الطويل وخبرتها الإقليمية. ونتيجة لذلك، فقد غدت العمليات الإقراضية الإقليمية مظهرا هاما من أعمال المؤسسات المالية الدولية، ويعرف بعض المؤسسات هذه

[4] Sandler, T., "Regional public goods and international organizations", in *The Review of International Organizations*, March 2006, Volume 1, Issue 1, p. 5–25. https://link.springer.com/article/10.1007/s11558-006-6604-2.

العمليات على أنها أولوية مؤسسية تتضمن أهدافا إقراضية (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بحدود 15 بالمائة ومصرف التنمية الآسيوي بحدود 30 بالمائة). وقد صاغت بعض المؤسسات المالية الدولية استراتيجيات للاندماج الإقليمي مع أولويات متطورة تركز على: خلق الأسواق والفرص الاقتصادية عبر الحدود (وذلك للاندماج في الأسواق العالمية والدفع بالأسواق الأقاليمية على حد سواء) وإدارة السلع العامة الإقليمية. وقد حدد العديد من المؤسسات المالية الدولية البنى الأساسية على أنها قطاع يحظى بالأولوية في العمليات الإقراضية الإقليمية.

21- وتطورت معايير المؤسسات المالية الدولية للعمليات الإقراضية الإقليمية مع مرور الزمن، ولكنها أبقت على مفهوم "الآثار المضاعفة" – التي تولّد تأثيرات خارجية إيجابية (أو تحد من التأثيرات الخارجية السلبية) عبر البلدان، أو تخلق منافع اقتصادية واجتماعية أو بيئية عابرة للحدود. وتفرق بعض المؤسسات المالية الدولية بين العمليات الإقراضية الإقليمية والعمليات متعددة البلدان، حيث تنطوي الأولى عل آثار مضاعفة وتتطلب إجراءات متضافرة من مجموعة من البلدان للحصول على المنافع المزمعة، في حين أن الأخيرة لا تتطلب أي أعمال مشتركة وتعادل فوائدها فقط إجمالي مبالغ قروضها الإفرادية (مثلا مبادرات المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم متعددة البلدان). وللمؤسسات المالية الدولية متطلبات متفاوتة بشأن عدد البلدان المشاركة، إلا أن غالبية العمليات الإقراضية الإقليمية هي في الحقيقة عمليات في بلد واحد مع آثار مضاعفة في بلدان أخرى.

22- يتم تمويل العمليات الإقراضية الإقليمية بصورة طاغية من خلال أدوات إقراض المشروعات الاستثمارية. وفي جميع الحالات، يتوفر التمويل من خلال اتفاقيات قانونية لقروض قطرية إفرادية. أما المنح لأغراض المساعدة التقنية والتنمية المؤسسية وبناء القدرات، فهي خصائص مشتركة بين العمليات الإقراضية الإقليمية. وأكثر الهياكل شيوعا للعمليات الإقراضية الإقليمية هي إما قرض لبلد واحد أو عملية متسلسلة أو متعددة المراحل مع عدد من البلدان المشاركة، يتلقى كل بلد منها قرضا قطريا إفراديا. ولا يدعم إلا البنك الدولي العمليات الإقراضية الإقليمية التي تتضمن عدة بلدان في وقت واحد سعيا لتحقيق أهداف مشتركة تحت مظلة اتفاقية مشروع إقليمي واحد تدعمه قروض قطرية إفرادية.

23- وهنالك خاصيتان معياريتان للعمليات الإقراضية الإقليمية في المؤسسات المالية الدولية، وهما: (1) لمعظم العمليات تمويل مكرس (إضافة إلى التمويل من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) يحفزه طلب كبير[5]؛ (2) ينطوي العديد من العمليات الإقراضية الإقليمية على دور للمنظمات الإقليمية. وتتعاون المؤسسات المالية الدولية مع المنظمات الإقليمية في تنسيق وتيسير هذه العمليات، أو من خلال توفير دعم غير مباشر يعتبر حاسما لتمكين الإصلاحات السياساتية لقيادة التكامل الإقليمي، أو غير ذلك من الأهداف الإقليمية. ويمكن أن تكون هذه المنظمات الإقليمية كيانات سيادية (وفي حالات نادرة يمكن أن تأخذ قروضا من المؤسسات المالية الدولية نفسها) أو تكون هيئات تقنية متخصصة. ومع أن الدور الأول للهيئات الإقليمية هو التيسير والتنسيق، إلا أن الكيانات الوطنية هي في العادة من ينفذ هذه العمليات.

[5] تشير الدلائل إلى أنه عندما يتم تقليص التمويل التحفيزي، يتراجع الطلب على العمليات الإقراضية الإقليمية.

24- وتتمثل منافع العمليات الإقراضية الإقليمية في خلق الأثر الإنمائي الذي لا يمكن تحقيقه من خلال عملية في بلد واحد مع تركيز إقليمي . وتشير تقييمات برامج العمليات الإقراضية الإقليمية في كل من البنك الدولي (2007)، ومصرف التنمية الأفريقي (2012)، ومصرف التنمية الآسيوي (2015)، وبشدة إلى أن أداء العمليات الإقراضية الإقليمية هو بنفس مستوى جودة أداء العمليات الإقراضية الإفرادية، إن لم يكن أفضل منها (انظر الشكل 1). إلا أن هذه النتائج تشير إلى أن العمليات الإقراضية الإقليمية تتطلب وقتا وتكاليف إضافية نظرا للحاجة لتعزيز التنسيق والاهتمام خلال التصميم والتنفيذ. وعلى مدى السنين، انبثقت تقارير عن معدلات صرف أبطأ من المتوسط للعمليات الإقراضية الإقليمية. وتتضمن التحديات الأخرى: الإجراءات الحمائية المعقدة والإدارة المالية والتوريد والقضايا القانونية، وتحديات التنسيق عبر البلدان ومع المنظمات الإقليمية، والاحتياجات الإضافية لبناء القدرات على المستويين الإقليمي والوطني، والتحديات الداخلية ضمن المؤسسات المالية الدولية نفسها.

الشكل 1

النسبة المئوية للعمليات المُرضية التي مولها مصرف التنمية الأفريقي (2000–2010)

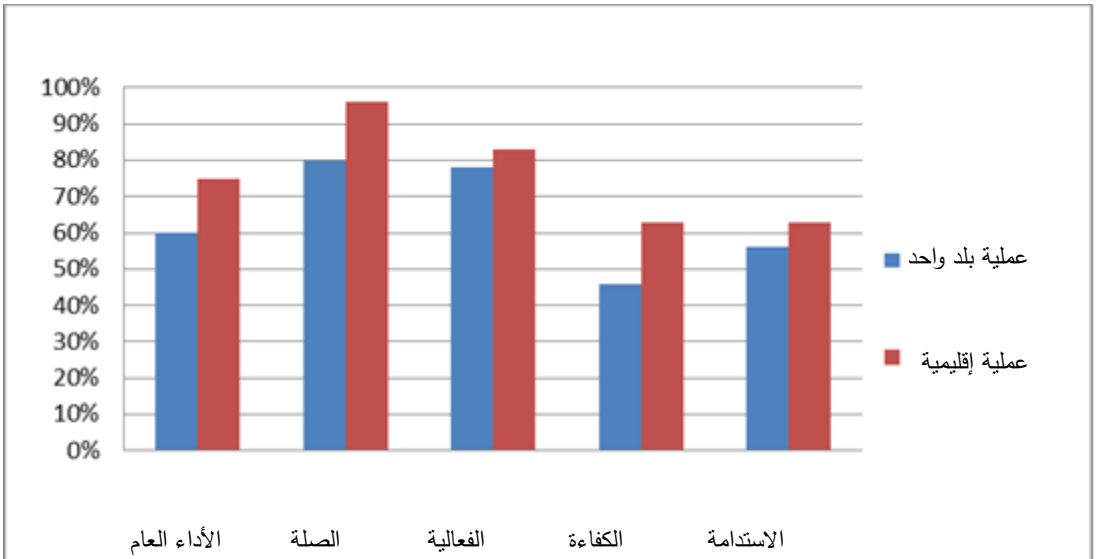

المصدر: دائرة تقييم العمليات، مصرف التنمية الأفريقي وثيقة "تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا: تقييم عمليات المصرف المتعددة الجنسيات، 2000–2010" (الصادرة عن مصرف التنمية الأفريقي، 2012).

25- مولت الغالبية العظمى من العمليات الإقراضية الإقليمية السابقة البنى الأساسية. وتعتبر التجارة قضية أخرى مشتركة نسبيا (على الرغم من أنها غالبا ما تكون صعبة) مما تتطرق له العمليات الإقراضية الإقليمية. وأما تمويل العمليات الإقراضية الإقليمية الأكثر تحديا – والأقل شيوعا – فهو تمويل الموارد المشتركة. وقد ركزت قلة من العمليات الإقراضية الإقليمية على الزراعة، والسبب في ذلك في المقام الأول تحديات هذا القطاع. وتنحصر الزراعة في بعض المناطق الجغرافية المعينة، في حين أن دور القطاع العام يركز على الخدمات التي يتم إيصالها على المستوى القطري (لا الإقليمي)، وأما استثمارات القطاع الخاص فهي نمطيا غير عابرة للحدود بطبيعتها. وقد جعلت هذه التحديات من تمويل العمليات الإقراضية الإقليمية في الزراعة أقل جاذبية للمؤسسات المالية الدولية من القطاعات الأخرى. وتشير التجارب إلى أنه قد تكون هناك فرص للعمليات الإقراضية الإقليمية ذات الصلة بسلاسل القيم الزراعية التي تركز على: (1) تطوير معايير

مشتركة (مثلا للمدخلات أو لجودة المخرجات) لتعزيز التنافسية والتجارة؛ (2) السلع العامة عابرة الحدود (مثل تنمية تقنيات المحاصيل وتبنيها، وبيانات الطقس)؛ (3) غزو الآفات العابرة للحدود؛ (4) سبل العيش الرعوية المرتحلة.

26- وكجزء من برنامج العمل لإعداد آلية للعمليات الإقراضية الإقليمية في الصندوق، سيستمر الصندوق في التعلم من أفضل الممارسات من غيره من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وذلك بغية البناء على أفضل الممارسات واستقطاب الخبرات الكثيفة للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وسيتم تحري العمليات الإقراضية الإقليمية لهذه المؤسسات (وبخاصة تلك ذات الصلة بقطاعي الزراعة والتنمية الريفية) لإيجاد صلتها بالصندوق، وأثرها وكيفية قياس هذا الأثر.

رابعا –الميزة النسبية للصندوق في العمليات الإقليمية

27- بالنظر إلى تركيزه على القروض السيادية المقدمة لبلد واحد، فإن الصندوق غير قادر حاليا على توفير دعم كاف للبلدان في معالجة القضايا الإنمائية العابرة للحدود، أو المتعددة البلدان، أو الإقليمية بطبيعتها. ويدعم الصندوق بالفعل عدة أنشطة إقليمية من خلال برنامج المنح الإقليمية،[6] وتمول مبادرات إقليمية أخرى من خلال الأموال المتممة لمرفق البيئة العالمية.[7] غير أن آليات التمويل هذه غير كافية للعديد من الأقاليم وشبه الأقاليم والبلدان للتطرق للتحديات الملحة العابرة للحدود. ونتيجة لذلك، هنالك طلب كبير غير ملبى على خدمات الصندوق.

28- يتمتع الصندوق بميزة نسبية تتمثل بقدرته على رفد أو ردم الفجوات التي تخلفها المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وهي تتضمن جلب احتياجات ومنظور أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الحوار الدائر بشأن الحلول المحددة للقضايا الإقليمية أو العابرة للحدود. وبإمكان الصندوق أيضا أن يستقطب التأييد لإيلاء المزيد من الاهتمام للأبعاد الإقليمية للتحديات الإنمائية ذات الصلة بالزراعة والتنمية الريفية. وهي مجالات لا تتلقى دعما كبيرا من البرامج الإقليمية للمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تنحو لأن تركز على البنية الأساسية.

29- يتطلب عدد من التحديات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة نُهجا إقليمية عابرة للحدود. فعلى سبيل المثال، لا تعرف إدارة موارد المياه والآفات والأمراض الزراعية الحدود. ويفاقم من تلك القضايا تغير المناخ، الذي يزيد من اتساع وحدّة شح المياه والفيضانات، وانتشار الآفات والأصناف الغازية. ولقضايا البيئة والموارد الطبيعية مثل التنوع البيولوجي، ونوعية المياه وتوفرها وجودة الهواء، وأداء التربة والاستقرار المناخي آثار هامة على الزراعة وما يتعلق بها من سلاسل القيمة. وبدورها تؤثر هذه القضايا على أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل الأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، ومقومات الاستمرارية الريفية والحياة الحيوانية. وتوفر مثل هذه التحديات العديد من نقاط الدخول لمشروعات إنمائية ريفية عابرة للحدود تتواءم مع مهمة الصندوق.

---

[6] تشمل الأمثلة برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا، والتحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا، ومنتدى الثورة الخضراء الأفريقية.

[7] تشمل الأمثلة المشروع الذي يهدف إلى توفير الخدمات الإقليمية للبرنامج التجريبي بشأن تعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – نهج متكامل.

30- للصندوق خبرة بالفعل في التطرق للتحديات ذات الصلة بتغير المناخ من خلال نهج إقليمي. ويهدف برنامج النهج المتكامل للأمن الغذائي الممول من مرفق البيئة العالمية (انظر الحاشية 7)، الذي يقوده الصندوق، إلى زيادة تبني نظم الإنتاج المحسنة والقادرة على الصمود لصالح الأمن الغذائي والتغذية من خلال الإدارة المتكاملة للأراضي وسلاسل القيمة الغذائية المستدامة في 12 بلدا أفريقيا. وقد أدمج الصندوق مكونا إقليميا في هذا البرنامج، يروج للتعاون الإقليمي والتعلم بين بلدان الجنوب. ويعتبر هذا البرنامج مثال قابل للتكرار حول إمكانية عمل الصندوق على المستوى الإقليمي.

31- وسيركز الصندوق دعمه للعمليات الإقراضية الإقليمية على القطاعات والقضايا التي تستقي من ميزاته النسبية وترفد عمل المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفي الشكل 2، تمثل الدائرة الأكبر جميع القطاعات التي تغطيها العمليات الإقراضية الإقليمية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، أما الدائرة الوسطى فتمثل القطاعات ذات الصلة بمهمة الصندوق، في حين تمثل الدائرة الأصغر القضايا التي تتفق بأكثر الأشكال وثوقا مع الميزات النسبية للصندوق (والتي ترفد عمل المؤسسات المالية الأخرى). ومن المحتمل تماما أن يتم تحديد هذه المجموعة الأخيرة على أنها المجال التجريبي للعمليات الإقراضية الإقليمية للصندوق.

الشكل 2: التركيز المواضيعي للعمليات الإقراضية الإقليمية ومهمة الصندوق

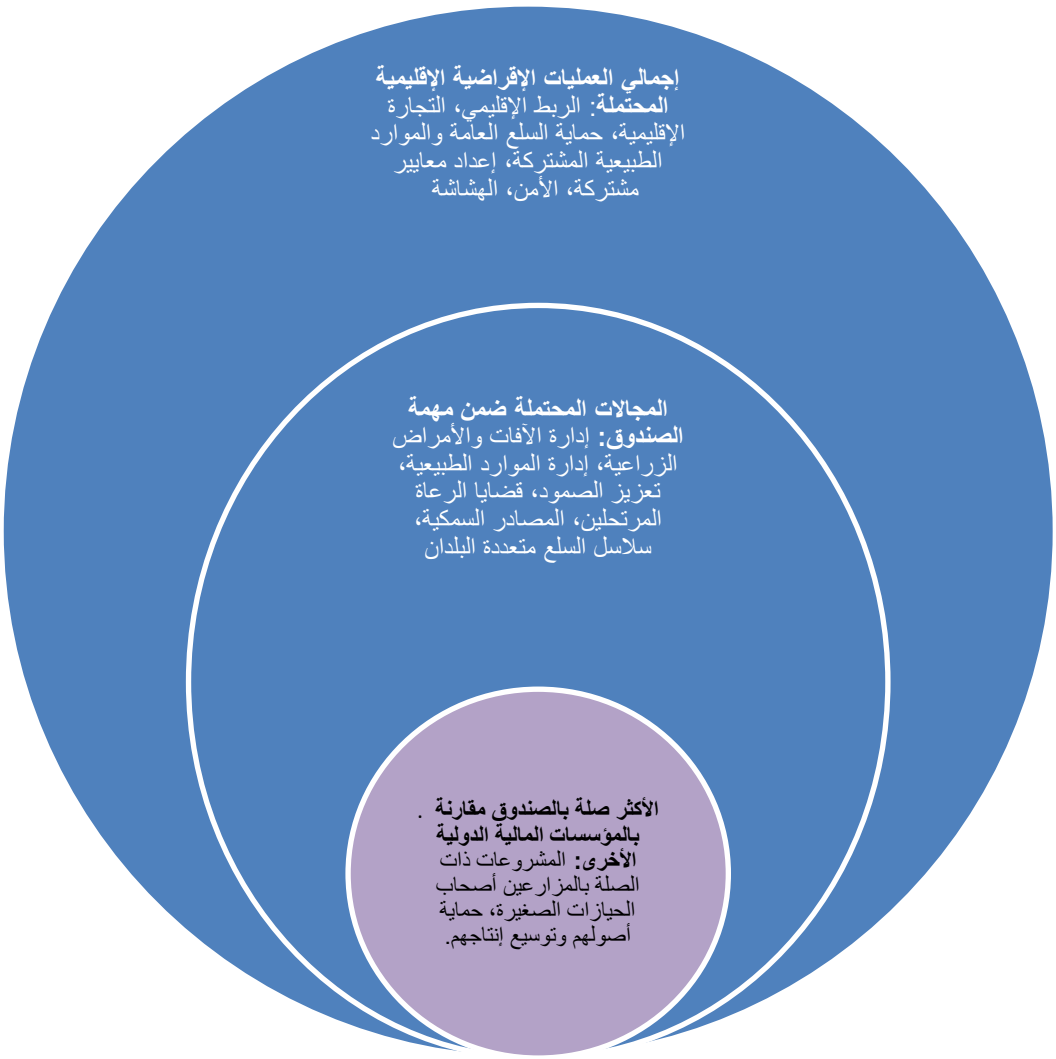

خامسا – الطلب على دعم الصندوق للعمليات الإقليمية

32- هناك مجالات عديدة محتملة يمكن أن تستفيد من العمليات الإقليمية. وفي كل مجال، ينبغي مقارنة الميزات النسبية للصندوق في توفير الحلول بتلك الخاصة بالمؤسسات الأخرى.

33- وبالبناء على المؤشرات السابقة للطلب على عملية إقراضية إقليمية تجريبية في الصندوق، توضح الأمثلة التالية ما الذي يمكن للعمليات الإقراضية الإقليمية للصندوق أن تركز عليه:[8]

(أ) **التجارة الزراعية في جنوب آسيا.** يمكن للمجالات الرئيسية لاستثمار الصندوق أن تشمل تجارة المنتجات الزراعية العابرة للحدود، ودعم الخدمات اللوجستية الزراعية. ويمكن استخدام عملية إقليمية لتعزيز التركيز التسويقي للعمليات التي يدعمها الصندوق في هذ الإقليم، ولا سيما لتيسير النقل من بلد من بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إلى بلد آخر. ولن يؤدي ذلك فقط إلى تقليص وقت الانتظار عند الحدود، بل سيعمل أيضا على تنسيق معايير الجودة، وتيسير تطوير مرافق الخدمات اللوجستية الزراعية، وتمكين معالجة المنتجات ذات القيمة الأعلى بناءً على طلب السوق الإقليمي.

(ب) **الزراعة الذكية بيئيا في الكاريبي.** تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها تلك الموجودة في الكاريبي عرضة على وجه الخصوص لهزات المناخ والهزات الاقتصادية. إلا أن هذه الدول توفر أيضا إمكانيات كبيرة لزيادة إنتاج الخضار والفواكه الطازجة، وتنمية مصايد الأسماك من خلال استغلال الأراضي والمياه الزراعية غير المستخدمة. ويمكن لمثل هذه الجهود أيضا أن تخفف من التعرض الكبير لشباب هذه البلدان للبطالة والهجرة. ويمكن لبرنامج يركز على الزراعة الذكية مناخيا، وريادة أعمال الشباب في سلاسل القيمة الزراعية ذات الصلة بمصايد الأسماك أن يحسن جاذبية الوظائف الريفية للشباب باستخدام التقنيات المبتكرة؛ ويحفز الشباب الريفي للبقاء في المناطق الريفية؛ ويحسن من جودة الحميات الغذائية المحلية.

(ج) **البحيرات الداخلية في أفريقيا.** هناك فرص لتعزيز إدارة موارد مصايد الأسماك في البحيرات الداخلية الكبيرة لأفريقيا مثل بحيرة فيكتوريا، وبحيرة تنجانيقا. وقد طلبت منظمة إدارة مصايد الأسماك في بحيرة فيكتوريا، وهي هيئة متخصصة لجماعة شرق أفريقيا، بالفعل تقديم مقترحات لعمليات إقليمية، على أن تكون ممولة بمنح.

(د) **الرعاة الرحل والثروة الحيوانية الإقليمية.** يمكن للمشروعات التي يمولها الصندوق أن تسهم في إدارة تجارة الحيوانات الكبيرة العابرة للحدود (مثلا النظم الرعوية في جنوب شرق آسيا، وأفريقيا الشرقية، وأفريقيا الغربية)، والنظم شبه المرتحلة عبر أفريقيا الشرقية، والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل.

34- وتقترح إدارة الصندوق إجراء مشاورات مكثفة بهدف تحديد المرشحين المحتملين للعمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية. وسيتم تيسير هذه المشاورات بفضل الحضور الميداني المعزز للصندوق، وإجراؤها بالتزامن مع المناقشات الجارية حول برمجة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بهدف تحديد عملية تجريبية واحدة أو أكثر بحلول نهاية عام 2018. وستتضمن هذه العملية تحديد العمليات الإقليمية التي

[8] لابد من أن يوافق المجلس التنفيذي في الصندوق على أية عملية إقراضية إقليمية تجريبية. وبالتالي، فإن الأمثلة المدرجة في المذكرة المفاهيمية هذه هي على سبيل الإيضاح فقط.

تقودها منظمات أخرى والتي يمكن للصندوق أن يشارك في تمويلها، مما يجلب منظور أصحاب الحيازات الصغيرة إلى تصميم وتنفيذ مثل هذه العمليات.

35- وقد خلقت مؤسسات مالية دولية أخرى حوافز – مثل النوافذ المخصصة والتمويل المكرس، بالإضافة إلى مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – للبلدان لمعالجة القضايا الإقليمية. وقد أدى هذا إلى التخلص من المعضلة التي يواجهها العديد من البلدان في الاختيار بين الأولويات الإقليمية والوطنية، والتي سيتعين على الصندوق معالجتها بعد المرحلة التجريبية.

سادسا – نهج الصندوق في المرحلة التجريبية وما بعدها

36- وضعت المؤسسات المالية الدولية الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي، نهجها الخاصة تجاه العمليات الإقراضية الإقليمية مع مرور الوقت استنادا إلى الدروس المستفادة. وتقترح إدارة الصندوق نهجا مماثلا، من خلال تقدير الخبرات المكتسبة من التجربة (استنادا إلى إجراءات مرحلية) لكي تستنير بها المبادئ التوجيهية التشغيلية المستقبلية. وترد أدناه الطريقة المقترحة للمضي قدما.

37- **المرحلة التجريبية ومرحلة التعلم**. سوف تشكل فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019–2021) المرحلة التجريبية ومرحلة التعلم التي ستستخدم فيها الأدوات التمويلية الحالية للصندوق لتجربة عمليتين إقليميتين أو ثلاث عمليات. وسوف تكون العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية محكومة بإجراءات مؤقتة.

38- والإجراءات المؤقتة للعمليات الإقراضية الإقليمية لفترة التجديد الحادي عشر للموارد هي التالية:

(أ) **تحديد العمليات التجريبية:** من أجل تحديد عمليات للمرحلة التجريبية، ستروج الشعب الإقليمية في الصندوق لمفهوم العمليات الإقراضية الإقليمية بين البلدان المقترضة خلال عملية وضع برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسوف تتضمن هذه المناقشات خيارات للعمليات الإقراضية الإقليمية يأخذ فيها الصندوق زمام المبادرة ويجمع التمويل المطلوب، ويمكن الترويج لأفكار المشروعات التي تحددها المؤسسات المالية الدولية الأخرى والتي يمكن للصندوق أن يوفر التمويل المشترك لها ويؤثر على تصميمها من خلال تقاسم منظور أصحاب الحيازات الصغيرة.

(ب) **تصميم المشروعات:** سوف تبني العمليات الإقراضية الإقليمية للصندوق على العمل الجاري والعلاقات المنشأة مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وقد تكون عملية تصميم العمليات الإقراضية الإقليمية أكثر استهلاكا للوقت من عمليات البلدان الإفرادية لأنها تتطلب انخراطا سياساتيا كبيرا، وتنسيقا بين المقترضين للاتفاق على الأهداف المشتركة، وطرائق التنفيذ، والأطر الزمنية. وتتضمن الخصائص الأساسية لعملية التصميم ما يلي:

(1) بهدف تعظيم تصميم ومعاملة كل عملية من العمليات الإقراضية الإقليمية على أنها مشروع متكامل واحد، سوف يدير عملية التصميم مدير برنامج قطري واحد أو مدير قطري للتنسيق مع غيره من مدراء البرامج القطرية في البلدان المشاركة.

(2) ستطبق جميع سياسات الصندوق وإجراءاته وعمليات استعراضه على تصميم العمليات الإقراضية الإقليمية، بما في ذلك مصفوفة الفعالية الإنمائية الجديدة لديه، وتقديرات الإدارة المالية (انظر الذيل الثالث لمزيد من التفاصيل). وستطبق السياسيات والإجراءات حتى وإن كان الصندوق مجرد مشارك في تمويل عملية إقراضية إقليمية تقودها مؤسسة أخرى.

(3) سيتم رصد تكاليف تصميم مشروع العمليات الإقراضية الإقليمية بصورة وثيقة للإبقاء على الاتساق مع ميزانيات العمليات القطرية الإفرادية. وسوف تيسر عملية اللامركزية في الصندوق من التنسيق والانخراط مع الشركاء خلال عملية التصميم بأسرها. وقد يتم السعي للحصول على أموال إضافية لتصميم عملية إقراضية إقليمية من مشاركين محتملين في العملية.

(ج) **تمويل العمليات الإقراضية الإقليمية:** ستمول العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق من خلال الأدوات المالية الحالية للصندوق، بغض النظر عن حقيقة كون الصندوق هو الوكالة الرائدة لهذه العملية، أو كونه مجرد جهة مشاركة في تمويلها:

(1) حصة كل بلد مشارك في العمليات الإقراضية الإقليمية من مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: يمكن للبلدان المشاركة أن تشارك بكامل حصتها من المخصصات أو بجزء منها في العمليات الإقراضية الإقليمية.[9] ووفقا لشروط التمويل الخاصة بكل بلد، يمكن أن تتألف مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من أموال على شكل قروض (لبلدان الفئتين "الخضراء" و"الصفراء")، ومنح قطرية (لبلدان الفئة "الخضراء" فقط)، أو منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون (لبلدان الفئتين "الصفراء" و"الحمراء").[10] وبالنسبة لبلدان الفئة "الخضراء"، يمكن استخدام المنح القطرية[11] لتمويل الأنشطة المتعلقة بالعمليات الإقراضية الإقليمية مثل التنسيق الإقليمي الإضافي، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإدارة المعرفة العابرة للحدود، والأنشطة الأخرى التي تدعم جهود البلدان باتجاه التكامل الإقليمي.

(2) المنح الإقليمية: وفقا لسياسة تمويل المنح في الصندوق، ينبغي لمنح الصندوق أن: (1) تقدم مساهمة كبيرة لسلعة عامة عالمية، أو إقليمية، أو وطنية ذات صلة بمهمة الصندوق؛ (2)

---

[9] تعمل المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تقدم عمليات إقراضية إقليمية مع سقف لحصة المخصصات المستندة إلى الأداء التي يمكن للبلدان استخدامها في العمليات الإقليمية. وتتراوح الحصص من 10 في المائة لدى مصرف التنمية الأفريقي إلى 20 في المائة لدى مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي. ويتمثل أحد الأسس المنطقية لهذه السقوف في ضمان توافر الأموال للأولويات الوطنية، ولا سيما في البلدان ذات المخصصات الصغيرة. غير أن المؤسسات المالية الدولية أخرى لديها مخصصات أكبر تستند إلى الأداء وتمول عادة عدة مشروعات في بلد واحد. وبما أن الصندوق يقدم مخصصات صغيرة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فإنه ليس من الكفاءة أن يضع سقوفا للعمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لأنها قد تصبح صغيرة جدا. ويمكن إعادة النظر في هذه القضية إذا تم إدخال نافذة لتمويل إضافي من أجل العمليات الإقراضية الإقليمية في مرحلة لاحقة.

[10] تخضع شروط التمويل لكل بلد لسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره، والترتيبات المقترحة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق (الوثيقة EB/2007/90/R.2).

[11] تدرج المنح القطرية في مخصصات البلدان بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتعادل 1.5 في المائة من برنامج القروض والمنح في الصندوق. والبلدان "الخضراء" (البلدان غير المؤهلة للحصول على تمويل بالمنح بشروط إطار القدرة على تحمل الديون) مؤهلة للحصول على تمويل هذه المنحة. وتشمل المنح القطرية ما يلي: (1) منح مكونات القروض (أي جزء من مشروع استثماري)؛ أو (2) المنح القائمة بذاتها. ويمكن استخدام كلا النوعين من المنح القطرية في تمويل العمليات الإقراضية الإقليمية.

تركز على تدخلات يكون لتمويل المنح فيها قيمة مضافة واضحة وميزة نسبية على القروض العادية؛ (3) لا تستخدم كبديل لموارد الميزانية الإدارية للصندوق. وتخضع المنح الإقليمية للصندوق لعمليات موافقة تنافسية، ويتم تنفيذها من قبل أطراف ثالثة (أي كيانات غير حكومية). ومن المقترح استخدام المنح الإقليمية لتمويل السلع العامة الإقليمية كجزء من العمليات الإقراضية الإقليمية أو تمويل أنشطة إقليمية تدعم على نحو آخر فعالية العمليات الإقراضية الإقليمية. وستسعى المنح بصورة واضحة وصريحة للتطرق للقضايا التي لا يمكن التطرق لها من خلال القروض الاستثمارية.

(3) التمويل المشترك الإضافي والشراكات: بما يتماشى مع استراتيجية الصندوق المقترحة للتمويل المشترك، تقترح إدارة الصندوق تحديد والبحث عن مصادر إضافية للتمويل لتكميل الموارد الأساسية لتمويل العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية. ويشمل ذلك تعبئة موارد إضافية من خلال المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وشراكات الصندوق مع مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، بما في ذلك نوافذها الإقليمية. وسوف تتعلم إدارة الصندوق من النُهج المتبعة في مرفق البيئة العالمية من أجل معالجة التحديات البيئية الإقليمية والعابرة الحدود، وتحقيق النتائج.

(4) قد يختار الصندوق المشاركة في تمويل العمليات الإقراضية الإقليمية التي تحددها منظمات أخرى. وفي هذه الحالة، سيركز تمويل الصندوق على القضايا ذات الصلة بمهمة الصندوق باستخدام الأدوات المذكورة أعلاه.

(د) **الوضع القانوني:** من المقترح أن يكون لكل بلد مشارك اتفاقية تمويل منفصلة مع الصندوق بالاعتماد على حصته من مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسوف ينص الجدول 1 من اتفاقية التمويل –وصف المشروع وترتيبات التنفيذ – على كيفية توافق الأنشطة الخاصة بالبلد مع المشروع الإقليمي الأوسع. وسوف تشمل الاتفاقيات الخاصة بالمنح الإقليمية نصا واضحا يفصل كيفية تنسيق الأنشطة الإقليمية مع الجهات الفاعلة الوطنية خلال تنفيذ العمليات الإقراضية الإقليمية.

(هـ) **المفاوضات الخاصة باتفاقيات التمويل:** قبل المفاوضات الرسمية، سينخرط الصندوق في مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة المشاركين في العمليات الإقراضية الإقليمية التي يقودها الصندوق لضمان اتفاقهم على الأنشطة ضمن كل بلد من البلدان وعبر الإقليم بأسره. ويتوجب أن ينص الجدول 1 من اتفاقية التمويل "وصف المشروع وترتيبات التنفيذ" على عناصر مشابهة. وستجري عملية المفاوضات الرسمية على كل أداة مالية بصورة إفرادية، بالبناء على الاتفاق المسبق على توصيف المشروع وترتيبات تنفيذه.

(و) **شروط الإقراض:** ستكون شروط الإقراض المعمول بها هي تلك الخاصة بكل بلد مقترض.

(ز) **معايير الأهلية:** ستحكم معايير الأهلية لكل قطاع مخصوص وكل نمط من أنماط المشروعات للعمليات الإقراضية الإقليمية جملة السياسات الحالية في الصندوق، بنفس الأسلوب الذي تتبع فيه في عمليات القروض الممنوحة للبلدان الإفرادية، بما في ذلك سياسة الاستهداف وسياسة إدارة البيئة

والموارد الطبيعية، وسياسة التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة. إلا أنه، وبهدف ضمان الفعالية الإنمائية، فقد تم إعداد جملة فريدة من معايير الأهلية لوضع الأولويات لاختيار العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية لفترة التجديد الحادي عشر للموارد:

(1) يجب أن تتضمن العمليات الإقليمية المقترحة إثباتا موثوقا للآثار المضاعفة بحيث تخلف آثارا وفعالية إنمائية لا يمكن توليدها من خلال عملية واحدة أو أكثر من عمليات البلد الواحد.

(2) ستشمل العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بلدين أو أكثر، مع بعض المرونة بالنسبة لعمليات البلد الواحد ذات الأثر الإقليمي. وتتماشى هذه الممارسة مع تلك التي تتبعها المؤسسات النظيرة.

(3) ستتم مواءمة تركيز العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية مع الأهداف الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان المشاركة.

(4) سيحتاج الصندوق لأن يتمتع بميزة نسبية واضحة بهدف تمويل عملية من العمليات الإقراضية الإقليمية، مقارنة بغيره من مصادر التمويل. ومن الهام أن تركز هذه العمليات على مهمة الصندوق لتمكين التحول الشمولي والمستدام للمناطق الريفية، استنادا إلى الدروس المستفادة من عمليات مشابهة.

(ح) **جدول أعمال التعميم.** سوف تسهم العمليات الإقراضية الإقليمية في جدول أعمال التعميم للفترة التجديد الحادي عشر للموارد بنفس الطريقة التي تسهم بها عمليات البلد الواحد. وسوف تحتاج هذه العمليات لأن تكون مراعية لقضايا التغذية، وتحولية من مفهوم التمايز بين الجنسين، وذات تركيز على الاستدامة البيئية، وأن تعمم قضية عمالة الشباب.[12]

(ط) **الاتساق** سيتم السعي للاتساق مع الهيكلية اللامركزية للصندوق، والاستفادة من المراكز الإقليمية الجديدة للصندوق ونهجه الإقليمي لإيصال البرامج القطرية.

(ي) **نموذج التعلم على مستوى المشروعات:** في العمليات التجريبية، سيتم إيلاء اهتمام مخصوص للرصد والتقييم والتعلم، بما في ذلك توفير التمويل الكافي للتعلم من التجربة. وفي مرحلة تصميم العمليات الإقراضية الإقليمية، سيتم التركيز على ضمان أن تقوم المشروعات بما يلي: (1) عرض نظرية تغيير واضحة؛ (2) التعبير بصراحة عن التساؤلات التي ستتم الإجابة عليها في التقييمات المستقبلية؛ (3) اتسامها باستراتيجية واضحة لجمع البيانات. وعلى نحو مشابه لعمليات البلد الواحد، سيتم تحليل العمليات الإقراضية الإقليمية على خلفية إطار الفعالية الإنمائية للصندوق.

(ك) **الموافقة:** ستعرض العمليات الإقراضية الإقليمية على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها بغض النظر عن المبالغ الممولة. ومن الناحية المثالية، سيتم عرض جميع اتفاقيات التمويل على المجلس

[12] يمكن الرجوع إلى استعراض للالتزامات الشاملة لتعميم قضايا التغذية والتمايز بين الجنسين والشباب والمناخ لفترة التجديد الحادي عشر للموارد في الجدول 1 الصفحة 39 من تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (GC 41/L.3/Rev.1).

التنفيذي في الوقت ذاته، على الرغم من أن ذلك ليس شرطا قانونيا. وسوف ينسق الصندوق مع البلدان المقترضة ومتلقي المنح لضمان التوقيت المناسب للموافقة على القروض والمنح.

39- **تقرير التقييم الموجز للدروس المستفادة:** في أواخر عام 2019 أو أوائل عام 2020 (متى تم تصميم بعض العمليات التجريبية وبدأ تنفيذها)، سيقيّم الصندوق فوائد وتحديات هذا النهج لكي يقدّر المزيد من الطلب على العمليات الإقراضية الإقليمية بين البلدان المقترضة. وسوف يتم إيجاز النتائج في تقرير تقييم تجميعي يعرض على المجلس التنفيذي. وسوف تنبثق النتائج من كل من العمليات الإقراضية الإقليمية التي يقودها الصندوق وتلك يشارك الصندوق في تمويلها. واستنادا إلى نتائج هذا التقييم، ستقرر إدارة الصندوق ما إذا كانت ستتابع تطوير نهج معزز للعمليات الإقراضية الإقليمية وتعميم هذا النهج في الخدمات التي يقدمها الصندوق.

40- **تقييم الأثر.** عند استكمال المشروع، ستخضع إحدى العمليات الإقراضية الإقليمية التجريبية على الأقل لتقدير للأثر (حتى وإن كان الوقت متأخرا للغاية كي يستنير بها النهج المؤسسي). وستبذل الجهود لمقارنة آثار هذه العملية مع تلك التي تحققها مشروعات الصندوق في البلد الواحد.

41- **النهج المعزز للعمليات الإقراضية الإقليمية.** رهنا بنتائج التقدير المذكور أعلاه، سيدرج نهج معزز للعمليات الإقراضية الإقليمية في المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، التي يتوقع أن تبدأ في عام 2020.

42- كما هو الحال في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، من المحتمل أن يشمل النهج المعزز نافذة محددة تستطيع البلدان الحصول من خلالها على الأموال، بالإضافة إلى مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، من أجل العمليات الإقراضية الإقليمية. وسوف يعاد النظر في برنامج المنح في الصندوق في ذلك الوقت لتقييم ما إذا كان يجب تعزيز المنح الإقليمية أو تعبئة مصادر منح أخرى لدعم العمليات الإقراضية الإقليمية. كما سيحدد هذا النهج المعزز الحاجة إلى سياسات أو استراتيجيات محددة تتعلق بالعمليات الإقراضية الإقليمية؛ مع ما يرافقها من تغييرات قانونية أو إجرائية للعمليات الإقراضية الإقليمية ما بعد المرحلة التجريبية.[13] كما يمكن أيضا تعديل المبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية بعد المرحلة التجريبية لإدماج جدول أعمال التكامل الإقليمي، الذي يمكن للعمليات الإقراضية الإقليمية المساعدة في تعزيزه.

[13] وفقا لاتفاقية إنشاء الصندوق، يمكن للصندوق أن يقدم قروضا للمنظمات الحكومية الدولية التي تشارك فيها الدول الأعضاء في الصندوق. وفي هذه الحالة، يمكن للصندوق أن يطلب ضمانات حكومية أو ضمانات من نوع آخر. والتمويل من خلال المنظمات الحكومية الدولية هو نهج آخر للعمليات الإقليمية التي سيتم تجربتها في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على الرغم من أن هذا النهج لا يبدو ملائما لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق نظرا لأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يخصص الأموال حاليا للبلدان وليس للكيانات الإقليمية.

Key Features of Regional Lending Operations across IFIs

KEY FEATURES OF REGIONAL LENDING OPERATIONS ACROSS IFIs*				
	WB	**IDB**	**AsDB**	**AfDB**
Program Launch	2003 (for IDA countries as part of replenishment)	2005/2011	1994	1996 (formalized in 2000 framework)
Strategy/Key Documents	IDA Replenishment, mid-term reviews, and dedicated IDA reports on Regional Operations (2003-2018)	Grant financing only (2005); IDB Support to Global and Regional Integration in LAC (2010); Sector Strategy to Support Competitive Global and Regional Integration (2011) and 2012 Action Plan; Guidelines for the Classification and Validation of Operations Eligible for the GCI-9 Regional Cooperation and Integration Lending Priority (2013)	Regional Cooperation Policy (1994), Regional Cooperation and Integration Strategy (2006); Operational Plan for RCI (2016)	Economic Cooperation and Regional Integration Policy (2000); Regional Integration Strategy 2009-2012; Strategic and Operational Framework for Regional Operations (2008); Regional Integration Policy and Strategy 2014-2023 (2015)
Corporate Priority	Priority for IDA/ concessional financed countries	One of five strategic corporate priorities; target of 15% lending for Regional Operations (2011)	Emphasized in Strategy 2020 with lending target of 30% by 2020	Priority for ADF/ concessional financed countries
Comparative Advantage	Country and regional engagement dialogue underpinned by analytic work; leadership and convening power; experience with design of complex projects	Honest integration broker; access to regional networks and external resources; ability to bring together regional actors; high technical and operational standards; trusted partner; regional knowledge; regional ownership of IDB	Finance; knowledge; capacity building (for national and regional bodies); honest broker (catalyst and coordinator for regional cooperation and integration	Leadership role for continental initiatives; knowledge broker and strategic partner for regional integration
Defining Characteristics	Spillover effects—generating positive externalities or mitigating negative ones across countries. Require a concerted action from a group of countries for all benefits to accrue	Cross-country focus; regional additionality; national subsidiarity; compensation of coordination failures	Direct or indirect cross-border economic, social or environmental net benefits	Benefits are superior to individual country operations or a multi-country operation; projects with regional impact and positive cross-border effects
	WB	**IDB**	**AsDB**	**AFDB**

Number of Participating Countries	Minimum 3 countries (2003); or 2 countries if one is FCS (2011); or single country project if deemed transformational (2014/15)	Single-country with regional spillovers, or multi-country.	Single-country with regional spillovers, or multi-country.	Single-or multiple country with cross-border benefits.
Type of Instruments	Investment Project Lending; grants	Regional policy-based lending and investment lending; grants	Investment lending; grants	Investment lending; grants
Loan Structure**	Both multiple single-country sequenced loans and multiple single-country coordinated loans	Predominantly one single country loan and multiple single-country sequenced loans	Predominantly multiple single-country sequenced loans and also one single-country loans	Predominantly one single country loan and multiple single-country sequences loans
Dedicated/top up Funding	Dedicated window for IDA countries; each RO funded with 1/3 PBA and 2/3 RO window. Cap of 20% annual PBA for ROs for small countries (2009); grant funding	Grant funding; launched in 2015 a modest set-aside for global and regional integration	Set-aside for ADF (concessional) countries; began with 5%, later raised to 10%, of overall ADF resources. 50% from PBA and 50% from set-aside. Ordinary Capital Resources (OCR), i.e. non-concessional, country set-aside introduced in 2015 with $500 million pilot; grant funding	Dedicated envelope for concessional countries requiring 1/3 from PBA and 2/3 from dedicated RO envelope (with a 10% ceiling on PBA for small countries); grant funding
Lending volumes	$14.1billion cumulative 2002-18	$14.5billion for regional integration and $103million for regional public goods	$26billion 2003-14	$3.8billion 2009-17
Sector focus	65-85% infrastructure; 7% agriculture	Primarily transport, energy and ICT; <1% agriculture	Primarily transport and power; 1% agriculture	Primarily infrastructure, with >50% transportation and energy; significant agriculture in early 2000s but since declined to 4%
	WB	**IDB**	**AsDB**	**AfDB**

Evaluations	The Development Potential of Regional Programs (2007); Approach Paper (2017) for evaluation of WBG support for fostering regional integration (evaluation forthcoming 2018)		Support for Regional Cooperation and Integration (2015)	Fostering Regional Integration in Africa: Evaluation foo AfDB Multinational Operations 2000-2010 (2012)
Evaluation Findings	% satisfactory outcomes was higher for regional projects than overall average		Performance of RCI projects on average 81% successful compared with AsDB average of 61% and non-RCI of 59%	ROs rated satisfactory at 96% for relevance and 86% for effectiveness compared to 80% and 78% for single-country operations. 63% rated satisfactory for efficiency and sustainability compared to 46% and 56% for single-country operations

* Each IFI has a specific name and acronym for its regional activities. The information in this table is culled from available documents, some of which have not been updated in recent years.

**** Spectrum of Regional Operations (operational structures used in varying amounts by each IFI)**

Challenges of Regional Lending Operations. The challenges noted across the IFIs are relatively consistent, stemming from the technical complexity of the operations and the additional coordination and financing challenges inherent in multi-country operations. Challenges include:

- Lengthy timelines and higher project costs. One estimate[14] suggests that preparation and supervision costs for RLOs can be as much as 1.5 times that of single-country projects. Another estimate[15] suggests that RLOs are 73% more expensive to design and 36% more to supervise.
- ROs often generate very complex safeguard-related issues which require close and lengthy monitoring processes to ensure that affected people and concerned sites are dealt with in accordance to highest international standards.
- Procurement and financial management is complex, especially due to the number of counterparties involved.
- Additional support is needed for capacity building of both regional and national institutions.
- Risks from unexpected events (e.g. civil disturbance, political crises) in one or more countries can cause delays in the overall project.
- There is significant legal complexity, including multiple legal processes for each loan in a multicountry RO, which can delay project effectiveness and project start.[16]
- Donors wrestle with the complexities of supporting regional programs, and donor coordination and alignment issues are considerable.
- Regional institutions are key to implementing ROs but in many cases their political commitments have exceeded their capacity to deliver complex regional investment projects. The enabling environment for market integration is critical as is the framework for regional cooperation through eg Regional Economic Communities (SADC, SAARC, OECS) and sector/project specific regional institutions.
- Coordination between participating countries and regional organizations serving as implementing agencies can be challenging. Strong leadership is needed by national and regional champions as are strong and clear implementation and governance arrangements.
- Internally, the IFI business model remains a single-country operation model and is not well-adapted to the requirements of multi-country operations. This affects issues such as systems needed for tracking/monitoring regional projects, and how projects are rated upon completion.[17]

Key lessons learned: A number of lessons appear to emerge from the review of IFI experience, including: (i) defining and drawing on IFI comparative advantage and role for RLOs; (ii) country alignment and ownership; (iii) defining the role of regional organizations; (iv) timing and project duration; and (v) internal IFI capacity and resources.

[14] AfDB 2008 “Strategic and Operational Framework for Regional Operations”, 2008
[15] WB “IDA14 Mid-term Review of the IDA Pilot Program for Regional Projects”, Nov 2006
[16] Legal issues identified by the World Bank included: Agreeing on Protocols, International Legal Relationships Between Countries, Legal Status of the Regional Organization, Legal Covenants for Implementation, Assuring Commitment of Member States, Cross-effectiveness, and States under Provisional Status. See IDA14 Mid-term Review of the IDA Pilot Program for Regional Projects (Nov 2006).
[17] IFIs need to determine the weight of individual project ratings and how they affect the overall project rating. For instance, if the Completion Report for a four-country project suggests a Satisfactory in three countries but an Unsatisfactory in one country is the overall project rated Unsatisfactory?

The Concept of Regional Public Goods

1. A good or service is defined as "public" when it satisfies the two criteria of being non-rival and non-excludable.[18]

   (a) Benefits are non-rival when each individual's consumption of such a good leads to no subtraction from any other individual's consumption;

   (b) Benefits are non-excludable when they are available to all would-be consumers once the good is supplied and it is infeasible to price units of a good in a way that prevents those who do not pay from enjoying its benefits.

2. These two properties of pure public goods give rise to market failures that may require either government provision or some form of cooperation among the benefit recipients. Non-exclusion results in a market failure because a provider cannot keep non-contributors from consuming the good's benefit (the free rider problem). Once the public good is provided, consumers have no incentive to contribute because their money can purchase other goods whose benefits are not freely available. Thus, the public goodwill be either undersupplied or not supplied. Benefit non-rivalry means that extending consumption to additional users results in a zero marginal cost. Exclusion based fees are inefficient because some potential users, who derive a positive gain, are denied access even though it costs society nothing to include them.

Figure 1
The nature of Public Goods

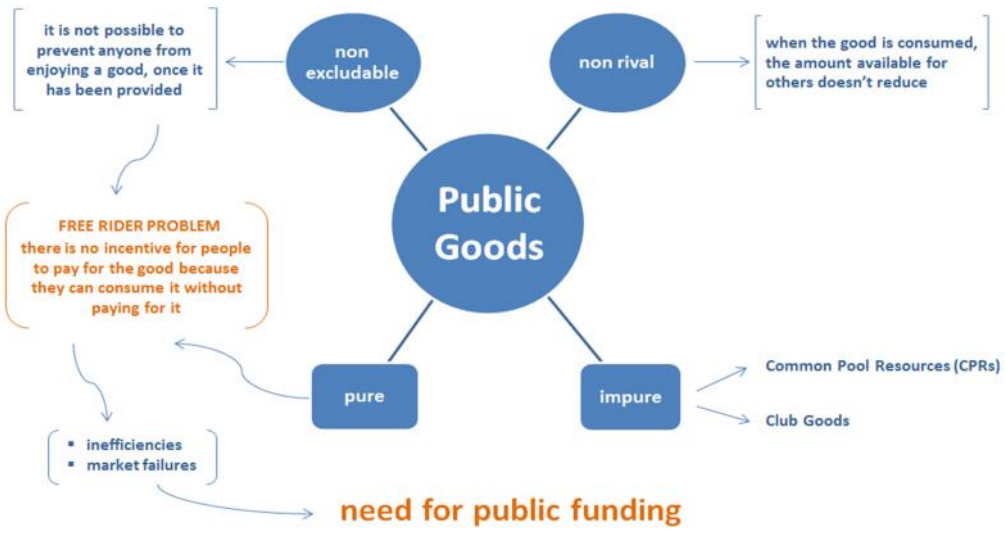

3. Pure regional public goods are those services or resources whose benefits are shared by countries in a region and that satisfy the two above-mentioned conditions (non-rivalry and non-excludability). For purely public regional public goods, intervention by a global institution, regional organization, or other collective is required for provision.

[18] The theory of public goods was first postulated by Paul Samuelson in "The Pure Theory of Public Expenditure", *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 36, No. 4, November 1954.

Figure 2
Public Goods and their provision level

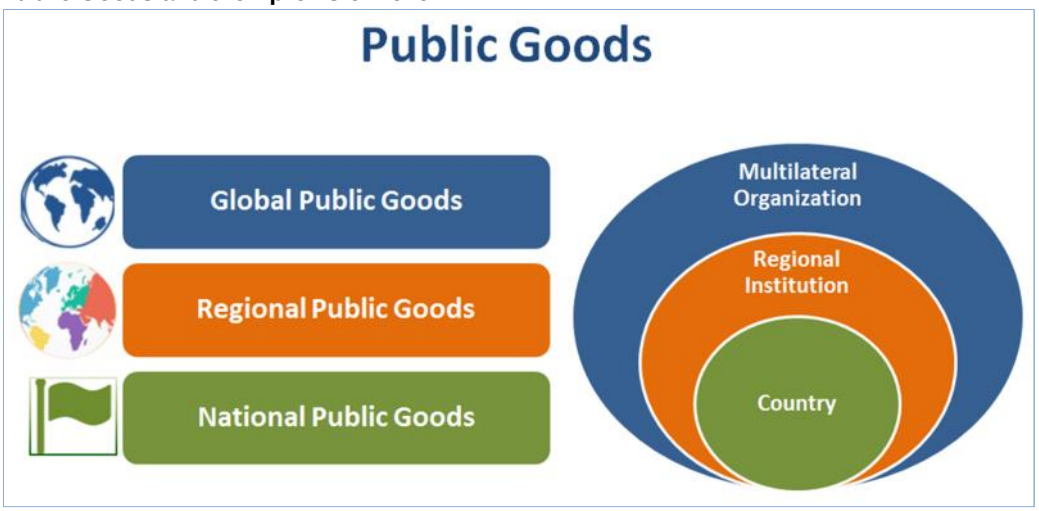

4. Regional efforts produce regional public goods (RPGs), and therefore are subject to the free-rider problem of financing public goods (and to market failures). Except for the largest countries, which have an incentive to supply themselves with these regional public goods, countries may seek to benefit from the investment of others.

5. The under provision of RPGs is related to the reluctance of countries to devote their national resources to supranational projects whose spill-overs are often not clearly identifiable, nor quantifiable. In many cases, in fact, the RPG itself does not generate direct revenues, but it only has an indirect positive influence. It is precisely here that a Regional or a Multilateral Development Bank (MDB) has a major opportunity to step in, since it can both coordinate as well as contribute to the financing of these essential regional capacities. To effectively exercise a leadership role, MDBs need to develop mechanisms for financing RPGs that do not depend solely on individual country borrowing decisions.[19]

Regional Public Goods in Agriculture

6. Apart from tradable commodities, such as food, fibre and fuel, agriculture also provides non-commodity outputs. The former production outputs are usually defined as the agricultural economic function. In contrast, the latter are referred to as environmental and social externalities of agriculture, which include agricultural landscapes, farmland biodiversity, water quality, water availability, soil functionality, climate stability (greenhouse gas emissions, carbon storage), food security, food safety, rural viability and farm animal welfare. Agricultural activities impact upon environmental functions, such as soil function, water purity, air quality, landscapes and biodiversity, resulting in either positive externalities (public goods) or negative externalities (public bad).[20]

[19] Pingali, P. and Evenson, R., *Handbook of Agricultural Economics*, Vol. 4, North Holland, Elsevier 2010, p. 3582-3583.
[20] Chen, Q., Sipiläinen, T. and Sumelius, J., "Assessment of Agri-Environmental Externalities at Regional Levels in Finland", *Sustainability*, n. 6, 2014.

Audit and Financial Management in Regional Lending Operations

Financial Management Assessment

1. Effective oversight and governance of IFAD's financial resources is vital to the Funds' ability to achieve its objectives and to be accountable to its stakeholders. In accordance with IFAD policies and procedures, the proceeds of IFAD financing can be used solely for the purposes intended under the financing agreements.

2. The purpose of this annex is to set some of the principles of financial management arrangements in RLOs. The non-country regional grants financial management requirements are covered by the existing grant procedures.

3. IFAD's Financial Management Services Division (FMD) will be responsible for carrying out a Financial Management assessment and associated risk for each participating country and proposed Project Implementation Units (PIUs) involved in the management of RLOs. The assessment will be performed in accordance with the risk based approach as documented in IFAD's Financial and Administrative Manual.

4. The assessment will also consider the degree of adequacy and efficiency in the following areas: (i) staffing and organisational structures; (ii) budgeting (systems of annual budget preparation and execution); (iii) funds flow and disbursement arrangements; (iv) internal control; (v) accounting systems, policies and procedures; (vi) reporting and monitoring; (vii) internal audit; and (viii) external audit arrangements.

5. As part of the financial management assessment, the opportunity to use country systems will be evaluated and promoted where appropriate standards exist[21].

Interim Financial Reports

6. Unaudited Interim Financial Reports (IFRs) will be required to be submitted to IFAD by each participating country individually. The content and format of IFRs will be prepared in accordance with IFAD Handbook for Financial Reporting and Auditing of IFAD-financed Projects. The opportunity to prepare and present to IFAD consolidated IFRs will be evaluated during design, and the relevant roles and responsibilities among participating countries will be identified and agreed.

7. The frequency of submission and period covered by IFRs, as well as any additional requirement to the minimum content of IFRs will be determined at the design stage in consultation with the participating countries. The requirements relating to the IFRs will be established in the respective financing agreements and/or letters to borrower/recipient.

Annual project financial statements and external audit arrangements

8. Borrowers/recipients of participating countries will be required to submit to IFAD unaudited and audited project-specific financial statements annually, within four months and six months respectively from the end of the fiscal year. Each

[21] IFAD has a strong commitment in the context of the Accra Agenda for Action to use country systems when appropriate standards exist

participating country under RLOs will prepare and deliver separate unaudited and audited financial statements. The opportunity to prepare and present to IFAD consolidated unaudited and audited financial statements will be evaluated, based also on the nature of underlining operations of the RLOs, during the design phase, and the relevant roles and responsibilities in this respect among participating countries will be identified and agreed, including the appointment of the auditor and the payment of its services.

9. The individual project's financial statements to be delivered by each participating country will be prepared in accordance with acceptable accounting standards[22] to IFAD. An alignment of the accounting standards adopted for preparation of individual financial statements will be encouraged.

10. In the event that a project's consolidated financial statements are prepared, a unified accounting standard acceptable to IFAD will be adopted for preparation of the individual and consolidated financial statements, and similarly for the auditing standards to be adopted for conducting the external audit.

11. The financial statements reporting period is generally twelve months and it expected to coincide with the participating countries' fiscal years. In the case of consolidated financial statements, an alignment of the reporting period will be determined in consultations with participating countries during the design.

12. As a general principle for RLOs, IFAD will require the use of consolidated IFRs, unaudited and audited financial statements whenever feasible and in agreement with participating countries.

Disbursement performance

13. The implementation of RLOs may be affected by the increased complexity of the projects, which could potentially result in slow disbursements and/or the need to extend the implementation period beyond the original time-frame. This risk will have to be taken into account during design and close monitoring and support will be required during implementation. In this respect, lesson learnt from the RLOs pilots will be documented as part of the findings which will presented to Executive Board.

Supervision and implementation support

14. FMD will carry out annual supervision missions and implementation support missions as required to identify risks and mitigation measures, follow-up on actions needed as appropriate and support the project management to ensure that effective financial management arrangements are in place. The learning from the pilot phase of RLOs will be documented and relevant procedures will be updated to incorporate lessons learnt and best practices as appropriate.

15. Similar to the arrangements indicated in paragraph 38b.a of the concept note, RLOs will ideally be managed by one IFAD Finance Officer, in coordination with the other IFAD Finance Officers assigned to countries participating in the RLOs.

[22] As per IFAD Handbook for Financial Reporting and Auditing of IFAD-financed projects